المحاضرة الثانية: الأسس النظرية للبحوث الكيفية

الأهداف التدريسية :

- تمكين الطالب من تكوين صورة واضحة حول الأسس النظرية للبحوث الكيفية
- التمييز بين البحوث الكيفية و البحوث الكمية.

المحتويات :

1- ابستيمولوجيا البحوث الكيفية
2- البحوث الكيفية و البحوث الكمية : مواطن الاختلاف :
3- أسئلة للمناقشة

إن أدوات و إجراءات البحث المتعارف عليها في منهجية البحث في العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، و في علوم الإعلام و الاتصال بوصفها فرعا منها ليست معطيات منفصلة بذاتها ،وجدت في فراغ. بل إنها تمثل محصلة تصورات مختلفة لماهية البحث العلمي و منهجيته، و منشأ هذا الاختلاف مرتبط أشد الارتباط بتعدد الرؤى الفكرية و اختلاف مواقفها من هدف البحث وغايته ،و موقع الباحث ضمن البحث ، و أدوات القياس المستخدمة في إطاره ، فضلا عن اختلافها في النظر إلى عدد من القيم القاعدية في البحث كالموضوعية و الحياد و الصدق و الثبات .

يؤكد الكثير من الباحثين [1]تشابك الابستيمولوجيا و النظرية و أدوات البحث ،إذ يوجد بين ثنايا أي رؤية فكرية نظرية معينة للمعرفة ،و عليه فإن منهجية البحث تمثل انعكـــــــــــــاسا لالتقاء النظرية بأدوات البحث لينتجا معا

[1] أنظر: Sharlene Nagy Hesse-Biber & Patricia Leavy :The practice of qualitative Research

دليلا لخطة البحث بدء من صياغة الإشكالية مرورا بجمع البيانات و تحليلها وصولا إلى عرض النتائج على النحو الذي يصوره الشكل رقم (01)

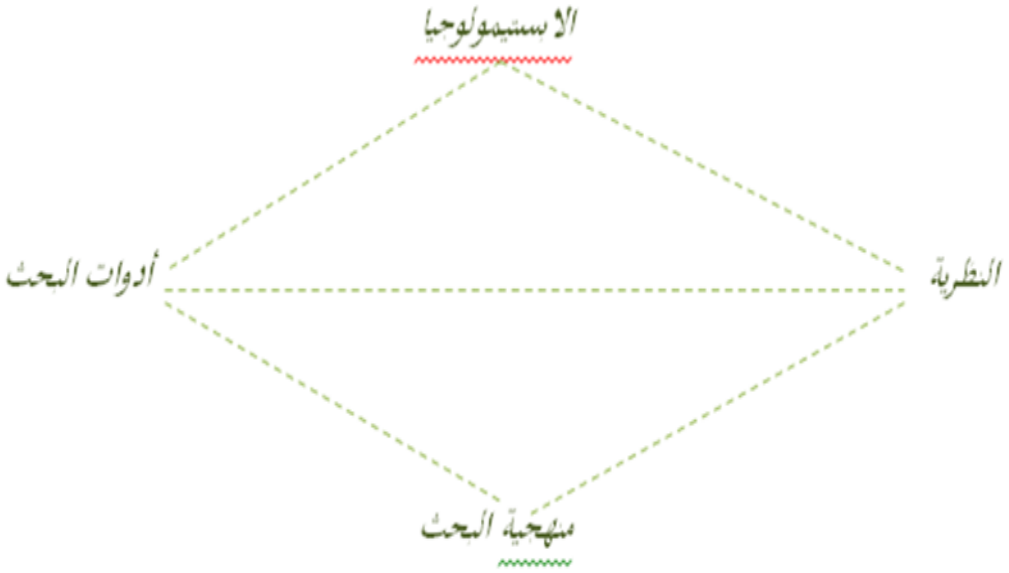

الشكل رقم(01)يوضح : منهجية البحث : الجسر الرابط بين النظرية و أدوات البحث [27]

1-ابستيمولوجيا البحوث الكيفية:

تتأسس البحوث الكيفية ابستمولوجيا على المنظور التأويلي ، هذا الأخير الذي يستمد تسميته من اعتقاد مركزي تلتف حوله تيارات فكرية عديدة ، مفاده أن التأويل هو أساس الفهم . و قد ظهر المنظور التأويلي "كاعتراض مباشر على نظرية المعرفة الوضعية و على تفسيرها أو تطبيقها لمفهوم الموضوعية "(شارلين هيس-بيبر،ص:54) حيث

يقوم الفكر التأويلي بشكل أساسي على تأويل عمليات التفاعل بين الأفراد من جهة و تأويل المعني الاجتماعي الذي ينسبه هؤلاء الأفراد لتلك التفاعلات من جهة ثانية .فالمنظور التأويلي "لا يرى الظواهر الاجتماعية و الثقافية في حالها المنجز ، و صيغتها النهائية، بل تراها في طور البناء و التشكل . فالناس يصنعون واقعهم الاجتماعي انطلاقا من تفاعل بعضهم البعض ،من جهة ، و بينهم و بين واقعهم من جهة ثانية. فإدراك هذا الواقع لا يتم بدون وجهات نظر الأشخاص الفاعلين ، لذا لابد من استجلاء تأويلهم لأوضاعهم و للظواهر الاجتماعية"(نصر الدين العياضي،،2010،ص:07). و عليه يمكن القول أن المنظور التأويلي يؤمن أن واقع الظاهرة محل البحث يأخذ معناه أثناء عملية التفاعل بين عناصرها .

و تجدر الإشارة في هذا الإطار أن المعرفة الكيفية تمثل نتاجا لتنويعة كبيرة من النظريات التي اهتم روادها ببحث و دراسة الظاهرة الاجتماعية ، و أن هذه النظريات ، وإن اتفقت في اعتمادها مبدأ التأويل في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية ، إلا أنها تتبنى منطلقات مختلفة ، إذ يتأسس الاتجاه الكيفي على عدد من المدارس الفكرية ، مستمدا ثراه من اختلاف اهتماماتها في دراسة الظاهرة الاجتماعية .

2- البحوث الكيفية و البحوث الكمية : مواطن الاختلاف :

تكشف المقارنة بين البحوث الكمية و البحوث الكيفية عن اختلاف عميق بين النوعين، يظهر في عدد من الجوانب نوجزها فيما يلي :

- **اختلاف ابستيمولوجي : للوقوف على منشأ الاختلاف بين البحوث الكمية و البحوث الكيفية علينا استيعاب طبيعة الاختلاف الابستيمولوجي بين الاتجاهين ، و الذي تطورت من خلاله إجراءات البحث الكمية و الكيفية على حد سواء بوصفها إجراءات منهجية خاصة ببحث الظاهرة الاجتماعية ؛ حيث تتأسس كل من البحوث الكمية و البحوث الكيفية على قواعد فكرية و نظرية مختلفة "فلكل من الاتجاهين قواعده الخاصة التي ينهض عليها و يستمد منها وجوده ،و لكل منهما طريقته المتفردة في طرح الأسئلة و أسلوبه المتميز في التفكير" حيث تتأسس البحوث الكمية على الفكر الوضعي ، و عليه فهي تنظر إلى الظاهرة المبحوثة وفقا للمنظور الوضعي لطبيعة الحقيقة الاجتماعية فالوضعية تؤمن بوجود حقيقة قابلة للمعرفة ، فهي موجودة بشكل مستقل عن**

العملية البحثية و عن كل رأي أو موقف بانتظار استكشافها و دراسة المتغيرات التي تكونها باعتبارها "بنية مغلقة تتكون من عناصر قابلة للقياس "(Mucchielli ,2014) حيث يعتقد الوضعيون أن العالم الاجتماعي ، المشابه للعالم الطبيعي ، تحكمه قواعد تتجلى في شكل أنماط و تبعا لذلك فإن العلاقات السببية بين المتغيرات لها وجودها ، بل و يمكن تمييزها و البرهنة عليها و تفسيرها ؛ و من ثم فإن الحقيقة الاجتماعية النمطية يمكن التنبؤ بها كما أن من خصائصها إمكان التحكم فيها " في المقابل تتأسس البحوث الكيفية على الفكر التأويلي الذي لا يؤمن "بوجود الحقيقة الجاهزة ، بل يؤمن بالتأويل كمفتاح للفهم" حيث أنه لا يمكن تصور وجود الظواهر الاجتماعية في وضع المنجز النهائي الثابت الذي ينتظر الاستكشاف و البحث ، بل إن الباحث ، في البحث الكيفي ، يجب أن يدرك أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة غير نهائية لذلك فهو بحاجة إلى دراستها ضمن التحولات التي يمكن أن تطالها بفعل حالة " التشكل و البناء "(العياضي ،2016) المستمرة التي تميزها. و بتعبير آخر ينظر البحث الكيفي إلى الظاهرة المبحوثة وفقا للمنظور التأويلي لطبيعة الحقيقة الاجتماعية و الذي يعتبرها " حقيقة علائقية (تتخلق في العلاقات) و شخصية (ذاتية) و أنها تتولد أثناء العملية البحثية "، ذلك أنه يتم بناؤها اجتماعيا من خلال وجهات نظر الأفراد ،إذ لا يعتقد الباحثون الكيفيون بوجود حقيقة مفردة و إنما " يخلق كل باحث حقيقة كجزء من العملية البحثية ، فهي ذاتية و توجد فقط بعلاقتها بالمراقب أو من يقوم بالملاحظة "

- اختلاف في مفهوم الموضوعية : يشير العديد من الباحثين إلى ضرورة التمييز بين الموضوعية و الحياد في العلوم الاجتماعية ، حيث يستهل موريس انجرس تعريفه للموضوعية باعتبارها "الابتعاد عن المصالح الذاتية" (آنجرس ،2006) . فالموضوعية ليست مرادفة للحياد " لأن المصلحة توجه المعرفة اتي يعبر عنها الشخص الذي ينتجها ، أو تنشدها المؤسسة المكلفة بالبحث" (العياضي ، 2016، ص. 108). و باعتبار الموضوعية مرادفة لعدم التحيز إلى موقف أو رأي فهي تعني "ميزة كل من يتطرق إلى واقع بأكبر صدق ممكن" (آنجرس،2006،ص.39) و هو ما يوحي أن الموضوعية قيمة يتعذر على الباحث بلوغها ،فبالرغم أنه مطالب بالسعي إلى تقديم وصف صادق لظاهرة التي يعمل على دراستها إلا أن الجهد البحثي الذي يمارسه أي باحث لا يمكن أن أن يتم بمعزل عن كيانه الذي تكونه مشاعره و أحاسيسه و تجاربه و معارفه .و هو ما عبر عنه الفيلسوف الألماني Hans-Robert Jauss (نقلا عن العياضي 2016) بمصطلح أفق الانتظار الاجتماعي و

التاريخي لباحث ، و الذي تلخصه الفكرة التي مفادها أن للباحث أفق اجتماعي و تاريخي يتواجد فيه و من خلاله ،يملي عليه قراءة البيانات التي يجمعها ، و المعارف التي يتعامل معها.

يعتقد الفكر الوضعي بوجود حقيقة مستقلة يمكن معرفتها حيث " تفترض الابستيمولوجيا الوضعية أن هناك حقيقة موضوعية موجودة (خارج ذهن الباحث) و أن بالإمكان الكشف عنها على يد الباحثين الموضوعيين غير المتأثرين بالأحكام القيمية من خلال استخدام طرق البحث الموضوعية" و يعني ذلك أنه يمكن الكشف عن واقع و حقيقة الظاهرة وفق درجة موضوعية عالية جدا من خلال دراستها إمبريقيا اعتمادا على القياس الكمي الذي يتيح للباحث الاستناد ،في تحليله للظاهرة محل البحث، إلى المعطيات الإحصائية " فصرامة المعالجة الكمية للبيانات و المعطيات تمنح البحوث الكمية طابعها الموضوعي ، و تجعلها في منأى عن التلاعب "(العياضي ،2016 ،ص:104) و بعيدة عن ذاتية الباحثين المحايدين ، الذين يمكن التدليل على درجة التزامهم بالموضوعية من خلال جملة من الاجراءات كالتأكد من الثبات مثلا .بالمقابل ، في البحوث الكيفية " لا يفترض أن يكون الباحث ملتزما بالحياد و موضوعيا ، بل أن يكون مساهما مساهمة إيجابية و ذلك بالتوازي مع المبحوثين في بناء المعرفة الوصفية الاستكشافية و المفسرة في نفس الوقت " فالمنهجية الكيفية لا تثمن الحقائق الذاتية و ما بين الذاتيات بوصفها مواضع للمعرفة فحسب ، بل انها تعتبرها أدوات لجمع البيانات أيضا ، ذلك أنها تميز بين الواقع الإمبريقي من جهة و إدراك هذا الواقع و الذي تسميه الواقع الابستيمولوجي من جهة ثانية .

- اختلاف في الهدف من البحث : تهدف البحوث الكمية إلى تعميم نتائج الدراسة على مجتمع البحث ، في حين تسعى البحوث الكيفية إلى التعمق في فهم الظاهرة محل البحث ، وبتعبير آخر بمكن القول أن " البحث الكمي ينتج مجموعة من البيانات ذات القابلية لتعميم ، بينما يسعى الباحثون الكيفيون إلى للعمق في بياناتهم و تحليلهم أكثر من يعيهم للكمية"و عليه يمكن أن نستنتج أن البحوث الكمية تهدف إلى " شرح الظواهر و تفسيرها و استجلاء القوانين التي تسمح بتوقعها و التنبؤ بوقوعها ... بينما تستكثر البحوث الكيفية هذا الأمر ... و تكتفي بالتأكيد على أن غاية البحث تكمن في إدراك كيفية المعرفة و ليس بلوغ المعرفة ذاتها ، بمعنى أنها تسعى إلى فهم الظواهر و استعراض أشكال استيعابها عبر عملية التأويل "

- اختلاف في موقع الباحث و دوره: يضع الفكر الوضعي الباحث و المبحوث في مستويين مختلفين ضمن العملية البحثية ، فالأول يعتبر الطرف العارف لذلك فهو يحظى بالأفضلية ، بينما يمثل الثاني موضوع البحث لذلك فإن المبحوثين يمثلون الذوات الخاضعة كليا لرؤية الباحث و قراراته ، و على العكس من ذلك فإن " المنظور التأويلي الخاص ببناء المعرفة يتأسس على أساليب اكتساب المعرفة القائمة على ملاحظة المبحوثين و التفاعل معهم ، و يتضمن هذا النوع من البحث بناء علاقات بين الباحث و المبحوثين اللذين يكونون بمثابة مشاركين و معاونين في العملية البحثية" حيث أن إدراك واقع الظاهرة الاجتماعية لا يمكن تحصيله إلا من خلال رؤى الأفراد الفاعلين الذين "يصنعون واقعهم الاجتماعي انطلاقا من تفاعل بعضهم البعض ،من جهة ، و بينهم و بين واقعهم من جهة ثانية " (العياضي ،2016 ،ص:102) وعليه يلعب الباحث النوعي دوره المحوري في استجلاء تصور المبحوثين لواقعهم و تأويلهم لأوضاعهم و مواقفهم من الظاهرة محل البحث . لذلك يعتبر الباحث " جزء لا يتجزأ من البيانات ، و في الحقيقة أنه لولا المشاركة الفاعلة للباحث فإن البيانات لا توجد " من جانب آخر يستطيع الباحث في البحوث الكمية إجراء دراسته في ظروف مسيطر عليها كليا تمكنه من التحكم في المتغيرات الوسيطة و الدخيلة لقياس درجة تأثيرها في طبيعة العلاقة بين بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة ؛ في حين يستغني الباحث في البحوث الكيفية عن القيام بذلك بدراسة الظاهرة في الميدان ضمن ظروفها الطبيعية دون السعي للتدخل في تحريك عناصرها أو التحكم في متغيراتها.
- اختلاف في تصميم البحث : حيث يتم في البحث الكمي إعداد خطة مسبقة في حين يتم تطوير تصميم البحث الكيفي أثناء البحث ، و هو ما يكسب هذا النوع من البحوث ، حسب الرؤية التأويلية ، المرونة المفقودة في البحوث الكمية ، ذلك أن الباحث الكيفي يباشر دراسة الظاهرة دون الانطلاق من تصورات و أحكام مسبقة ، و عليه فإنه يعمل على تحديد الإجراءات البحثية خلال عملية البحث (وليس قبلها) بحيث يعتمد كل إجراء على المعلومات و البيانات المتجمعة في الإجراءات السابقة.
- اختلاف في بناء النظرية : يعتمد الباحث في البحوث الكمية على النظرية استدلاليا ، بحيث تمثل النظرية إطارا لدراسته و نموذجا لتنظيم إجراءاتها ، فيقوم بصياغة الفروض أو طرح التساؤلات باء عليها و يجمع البيانات وفقا لما تمليه من مبادئ ، و هو ما يتيح له التحقق منها من خلال البحث ، إذ " يقوم الباحث الوضعي باستخدام البحث لاختبار النظرية أو دعمها أو رفضها "بالمقابل يعتمد الكيفيون الاتجاه الاستقرائي في بناء النظرية ، هذه

الأخيرة التي يمكن تطويرها باعتبارها جزء من العملية البحثية ذاتها " فالنظرية تسوقها البيانات ، و تنبثق كجزء من عملية البحث ، فتتطورمن البيانات أثناء جمعها " و عليه يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث" النماذج الاستقرائية التي تستخلص فيها النظرية استخلاصا مباشرا من البيانات"

- اختلاف في طريقة المعاينة و نوع العينة: تعتمد الطريقة الاحتمالية (العشوائية) في اختيار مفردات العينة في البحوث الكمية و التي يكون عدد مفرداتها كبيرا مقارنة بالحجم العينة في البحث الكيفي التي يكون عدد مفرداتها محدودا للغاية و تختار بطريقة مقصودة.
- اختلاف في أدوات القياس : يعتبر الاستبيان أكثر أدوات جمع البيانات استخداما في البحوث الكمية التي تعنى ببحث الظاهرة الاجتماعية عامة و الاتصالية بشكل خاص ، إضافة إلى تحليل المحتوى و الملاحظة و المقابلة و التجربة ، و التي يتم تصميمها بشكل محكم مسبقا ، و نشير هنا إلى أن القياس ، بوصفه عملية ، يكتسب سمة الكمية من خلال اعتماده على هذا النوع من الأدوات ، ذلك أن إجراءات التحليل و التفسير تأتي بعد إخضاع المفردات المدروسة للقياس و ليس قبله ، و هو ما يشكل موضع انتقاد للبحث الكمي ، أما في البحوث الكيفية فيتم الاعتماد على أدوات قياس مختلفة من حيث طبيعتها و أساليب تصميمها و طرق العمل بها عن تلك المعتمدة في البحوث الكمية و أبرزها الملاحظة بالمشاركة و المقابلة المعمقة و مجموعات التركيز. و هي أدوات التي يتم توظيفها على نحو تكميلي ، إذ يعمق الباحث الكيفي تفكيره في الظاهرة وطبيعتها اعتمادا على القياس بأدواته المختلفة .
- اختلاف في طبيعة البيانات : تنتج أدوات جمع البيانات و أساليب القياس المعتمدة في البحوث الكمية بيانات كمية في حين لا يتم التركيز على في البحوث الكيفية على الطرق الرقمية و الإحصائية في التعبير على واقع الظاهرة المبحوثة
- اختلاف في كيفية تحليل البيانات المتجمعة : ترتبط أسس تحليل البيانات بموقع النظرية في البحث و طريقة بنائها (أنظر النقطة ـ اختلاف في بناء النظرية) و عليه تعتبر إجراءات تحليل البيانات واحدة من أهم مواطن الاختلاف بين البحوث الكمية و البحوث الكيفية ، حيث يتبع الباحثون الكميون النموذج الاستنباطي (الاستدلالي) في تحليل البيانات حيث يعملون على تطوير الفرضية مسبقا ،قبل الدراسة الميدانية، و بعدها يتم جمع البيانات

ذات العلاقة و تحليلها ليتمكنوا في النهاية إما من تأكيد صحة الفرضية أو تفنيدها. في المقابل يستخدم الباحثون النوعيون الأسلوب الاستقرائي أين يتم جمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة و تحليلها و استخلاص التفسيرات من خلالها(Wimmer ,2004)